



أثر الإستثمار الأجنبي على التنمية الإقتصادية في الجزائر

مداروليد : طالب دكتوراه

كلية الحقوق - جامعة الجزائر 1

مقدمة

تتسم بيئة الأعمال الدولية الحالية وفي ظل العولمة وانفتاح السوق باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول النامية منها أو المتقدمة، وذلك نتيجة للدور الهام الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الاستثمارية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل، وكذلك تعزيز قواعد الإنتاج والتصدير وتحسين المهارات والخبرات الإدارية، وتحقيق مزايا تنافسية للاقتصاد الوطني ورفع مستويات الدخل والمعيشة مثل ما هو الشأن بالنسبة للدول المتقدمة .

أهمية الموضوع :

للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة في اقتصاد الدول النامية بما فيها الجزائر، لأنه أحد الوسائل الهامة جدا لتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة وأن الجزائر تحاول الاستفادة من عائدات ومداخيل البترول والغاز التي ارتفعت في السنوات الأخيرة في إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتشبيد البنى التحتية والمناطق الصناعية التي تمكنها من استقطاب الاستثمارات الأجنبية الملائمة لإقامة مشاريع استثمارية ضخمة تسمح للجزائر من احتلال المراتب الأولى في المؤشرات العالمية من حيث النمو والتنمية الاقتصادية

وتحسين بيئة الأعمال الاقتصادية، لكن مع التراجع الرهيب لأسعار النفط في الأسواق العالمية في الآونة الأخيرة و بنسبة انخفاض تكاد تصل إلى 50% في ظرف أربعة أشهر على الأقل من شأنه أن يرهن عائدات الخزينة العمومية، لذلك فإن فرص التغلب على نقص وقلة مصادر التمويل تنحصر في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من جهة و تنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى .

أهداف الموضوع :

يهدف هذا البحث إلى توضيح كيفية الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية بالنحو الذي يمكن الجزائر من تحقيق التنمية الاقتصادية بزيادة في الدخل وتحسين قدرات الإنتاج وتطويرها وذلك خارج إطار المحروقات، خاصة وأن الجزائر وبعد أزمة التسعينات لم تستطيع بناء اقتصاد متوازن يسمح بامتصاص البطالة المتزايدة و تطوير المستوى المعيشي و مواجهة تأثيرات تراجع أسعار النفط، وكذلك معرفة التشريعات الملائمة المرافقة للمستثمر الأجنبي التي تحتاج إليها الجزائر من أجل تحقيق نتائج ايجابية ومرضية، وما إذا كانت التشريعات الحالية المتعلقة بالاستثمار كفيلة بنجاح الشراكة الأجنبية الجزائرية مع مراعاة خصوصية كل قطاع وحاجياته من أجل التنمية .

كما أن إعداد تشريعات وتنظيمات تسمح بتوجيه المستثمر نحو استثمارات لها آثار أساسية على التنمية ككل بطاقة إنتاجية كبيرة تسمح بتنمية الدخل القومي لدولة بحجم الجزائر.

إن أساتذة و خبراء الاقتصاد أفاضوا في دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية الاقتصادية من جانبه التقني والاقتصادي المحض، لذلك سأسلط الضوء على الجانب القانوني من هذا الموضوع من خلال دراسة الأثر الفعلي للاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل المنظومة التشريعية المنظمة للاستثمار و المتعلقة به .

إشكالية الموضوع:

يقتضي الخوض في موضوع أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، استيعاب مجموعة من الأسئلة العملية التي أحاول من خلالها، إبراز نوعا ما الاختلالات التي تعيق دون حدوث تنمية اقتصادية حقيقية بالنظر إلى الترسانة القانونية التي أصدرتها الدولة الجزائرية في مجال الاستثمار خلال سنوات معدودة، والتي ارتأيت معالجتها في هذه المقالة على النحو التالي :

1 - ما العلاقة بين الاستثمار الأجنبي بأشكالها المختلفة والتنمية الاقتصادية خاصة ونحن نعرف أن دولة مثل الجزائر تتمتع بموارد طبيعية وبشرية هائلة تمكنها من خلال رؤوس أموال أجنبية إحداث نقلة نوعية على الصعيد الاقتصادي خارج إطار المحروقات ؟

2 - إذا كان نجاح التنمية الاقتصادية في الجزائر مقترن باستقطاب الاستثمار الأجنبي، فما هو الأثر الفعلي لهذا الأخير في ظل المنظومة التشريعية الحالية المنظمة للاستثمار ؟

3 - إلى ماذا تعود عوامل ضعف تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر، خاصة وأن الأخيرة تقدم تحفيزات جبائية وضريبية، وتتناسم أعباء إقامة المشاريع الاستثمارية مع الطرف الأجنبي من خلال الشراكة وحياسة المؤسسات الجزائرية نسبة 51٪ ؟

4 - ماهي التحديات التي تواجه الجزائر من أجل تحسين بيئة الأعمال والحرية الاقتصادية خاصة مع تراجع أسعار النفط التي تعتبر المصدر الأساسي لتمويل مشاريع البنية التحتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
ولإجابة على هذه الأسئلة سنتناول مايلي :

- 1 - مفاهيم متعلقة بالاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية .
- 2 - علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنمية الاقتصادية .
- 3 - الأثر الفعلي للاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر .
- 4 - عوامل ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر .

5- التحديات التي تواجه الجزائر من أجل التنمية الاقتصادية .

اعتمدت في هذه المقالة على المنهج التحليلي من خلال مناقشة بعض القواعد المنظمة للاستثمار في الجزائر، والسياسات المنتهجة التي أعتقد أنها تحدد مصير التنمية الاقتصادية في الجزائر ولها تأثير مباشر على قرار المستثمر الأجنبي وخياراته، والاعتماد على المنهج المقارن في بعض الحالات على غرار ذكر بعض الأمثلة عن بعض الدول التي استفادت من رؤوس الأموال الأجنبية من أجل تطوير القطاع الاقتصادي .

1- مفاهيم متعلقة بالاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية :

في البداية لا يوجد في الحقيقة مفهوم موحد للاستثمار ويرجع ذلك لتعدد المصادر (كالتشريع الوطني والتشريع الدولي والمعاهدات الدولية) ، لطالما كان " الاستثمار " مصطلح اقتصادي فقط، لكن مع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية أصبح هذا المصطلح محل اهتمام القانون الدولي .

الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي:

لقد اتفق معظم الفقهاء على ضرورة توافر أربعة شروط أساسية لمصطلح الاستثمار:

1 - رأس المال: يجب أن يكون نقدا أو عينا (براءة الاختراع و المعرفة الفنية والرخصة ...) باستثناء المساهمة الصناعية التي يجب أن يكون مصدرها عبارة عن ملكية صناعية .

2- المدة: يجب أن يكون الاستثمار مرتبط بفترة زمنية معينة، تكون من متوسطة إلى طويلة الأمد و إلا فإنها تعتبر عملية تجارية .

3 - الهدف : يجب أن يكون الهدف من الاستثمار تحقيق الربح بالنسبة للمستثمر الأجنبي من جهة وبالنسبة للدولة المستقبلية من جهة أخرى، مما يسمح بتحقيق توازن و تطور ايجابي في العلاقات الاقتصادية الدولية .

4- الخطر : يتحمل المستثمر بعض المخاطر التجارية المرتبطة بمشروع الاستثمار والتي تخرج في بعض الحالات عن إرادة الدولة المستقبلية لرؤوس الأموال.

تعريف الاستثمار اهتمت الاتفاقيات الدولية به بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث نجد أن المادة 12 من ميثاق هافانا ل 1948 أشارت إليه لأول مرة ، ثم اهتمت به باقي الاتفاقيات الأخرى نذكر منها مايلي :

اتفاقية سيول لعام 1985 :

المتضمنة إنشاء الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات ، نصت المادة 12 من الاتفاقية على أن تشمل الاستثمارات الصالحة لضمان حقوق الملكية أو القروض المتوسطة أو طويلة الأجل ويمكن لمجلس الإدارة إضافة أنواع أخرى من الاستثمارات .

وطبقا للفقرة ج من نفس المادة يجوز أن تشمل الاستثمارات أي تحويل للنقد الأجنبي لأغراض تجديد أو توسيع الاستثمار أو تطوير الاستثمار القائم، واستخدام الأرباح التي تدرها استثمارات قائمة إذا كان من الممكن تحويلها خارج الدولة المضيفة من أجل ضمان الاستثمار .

إن المفهوم الوارد في المادة 12 واسع جدا ويشمل بالإضافة إلى الاستثمار الكلاسيكي المباشر، الأشكال الجديدة للاستثمار. الاتفاقية حول ترقية وحماية الاستثمار لجمعية أمم آسيا الجنوبية الشرقية جاءت هذه الاتفاقية بتعريف واسع في المادة 1 فقرة 3 حيث تشمل كل أشكال رأس المال مهما كانت طبيعته، ثم وضعت قائمة تحدد بعض أشكال الاستثمار بحيث تضم كل أشكال التقليدية والجديدة للاستثمار .

مفهوم التنمية الاقتصادية: يعتقد خبراء الاقتصاد أن التنمية الاقتصادية تعد من بين الحاجات والمستلزمات الضرورية للاقتصادية للمجتمعات النامية، وبوصفها ليست زيادة المقدرة الإنتاجية الكمية فحسب، وإنما تعني تغيير بنيوي في الاقتصاد النامي، بمعنى تغيير في الأهمية النسبية للقطاعات والأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي الحقيقي للبلد خلال فترة زمنية معينة وتطور مستوى معيشة السكان، وتعتمد التنمية الاقتصادية على مجموعة من

العناصر الأساسية تتمثل في الموارد الطبيعية والبشرية وتكوين رأس المال والتقدم التكنولوجي لتحقيق هذه العملية .

تيار آخر يرى أنها مجموعة الإجراءات والتدابير الواعية لتطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق زيادة الإنتاج السلمي والدخل الحقيقي للفرد واستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة لفائدة غالبية أفراد المجتمع بحيث تلعب الدولة طرف أساسي في هذه العملية .

لذلك تبقى الدول بحاجة إلى الاستثمار الأجنبي لمواجهة المشاكل والصعوبات التي تعانيها في المجال الاقتصادي، إذ يعتبرها البعض شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية بالرغم من المساوئ التي تعترضها في معظم المجالات .

2- علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنمية الاقتصادية :

تؤكد العديد من الدراسات إلى وجود علاقة مباشرة بين الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية، وهذا نظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية ككل في العديد من الدول ، ومع مرور الوقت تمكنت العديد من الدول من الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية في قطاعات متعددة حسب أهميتها، حيث أن المعاناة التي عاشتها دول عديدة على غرار الصين ودول جنوب آسيا والبرازيل وغير ذلك، عقدت العزم من أجل القيام بإصلاحات اقتصادية عميقة للحاق بالركب الحضاري ومجارات الدول المتطورة و مع تبني سياسة التفتح و اقتصاد السوق بالإضافة إلى الحرية الاقتصادية، استفادت هذه الدول من خلال إقامة مشاريع استثمارية أجنبية ضخمة من الخبرات الفنية والتكنولوجية وتكوين اليد العاملة المؤهلة وتطوير وسائل الإنتاج و تنمية الدخل القومي لهذه الدول. أكدت التجربة الدولية أن بالرغم من العدد الكبير والمتفاوت من الاتفاقيات الدولية المبرمة في الاستثمار الأجنبي، إلا أن ذلك لا يعكس مستوى التنمية الاقتصادية الكبيرة التي حققته دولة مثل الصين الشعبية .

فعلى خلاف ذلك يظن بعض الخبراء أنه لتحقيق تنمية اقتصادية فعلية ومن خلال الاستثمارات الأجنبية يتعين توافر بعض الشروط الضرورية لنجاح هذه

العملية في الدول المضيفة .

يتمثل ذلك في توفر البنية التحتية الضرورية والوعاء العقاري المناسب، بالإضافة إلى المرونة في الإجراءات الإدارية لتسهيل عملية الاستثمار و تكوين اليد العاملة المؤهلة وفق المعايير الدولية من أجل أن تستجيب لتطلعات المستثمرين الأجانب .

لذلك فإن عدم توافر هذه الشروط الضرورية التي تم ذكرها على سبيل المثال من شأنه أن يؤدي إلى عدم تحقيق النتائج المرجوة المراد تحصيلها من استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي تحدث آثار عكسية للدول المضيفة يمكنها أن توتر العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة مع تفشي ظاهرة الفساد والبيروقراطية، هذا التوتر من شأنه أن يجبر الجزائر إلى المحاكم الدولية ويكبتها خسائر كبيرة تفقد بالتالي مصداقيتها في نظر الشركات العالمية والمجتمع الدولي .

فبالرغم من العلاقة الوطيدة بين الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية إلا أن عدم توفير الوسائل المتاحة لبيئة أعمال دولية ناجحة وتفتح اقتصادي مع احترام المنافسة في الدول المضيفة، من شأنه أن يحدث آثار عكسية تضر بمصالح الدول، خاصة أن مسألة التحكم في التكنولوجيا صعبة جدا من قبل الدول النامية و تبقى دائما تحت تبعية الدول المتقدمة .

اضطرت هذه الدول إلى استيراد التكنولوجيا عن طريق أساليب التعاون الاقتصادي المنتهجة (كعقود المفتاح والمنتج في اليد وشركات الاقتصاد المختلط) لكن لم تسمح لها باكتساب التكنولوجيا الضرورية للتنمية الاقتصادية، لأن الدول المتقدمة حريصة على حماية الملكية الفكرية لشركاتها.

يتضح أن الاستثمار الأجنبي يساهم بزيادة نسبة البطالة بسبب ندرة العمالة المؤهلة، وجذب مهارات العمل من دول أجنبية أخرى وعن طريق الشركات المتعددة الجنسيات بدلا الاستفادة من العاطلين عن العمل وأدى بدوره على القضاء على العمالة المحلية بدلا من دعمها، وبالتالي أوقفت إمكانية تبادل الخبرات التقنية و التكنولوجيا وحد من المنتجات المحلية .

بالإضافة تصبح مسألة السيادة الوطنية على القطاعات الاقتصادية محل اهتمام جل الشركات المتعددة الجنسيات بسبب التسبب وسوء التسيير وغياب التخطيط والاستشراف الناتج عن الفساد والبيروقراطية السابق ذكرها، فالاستثمار الأجنبي في الحقيقة لا يتعدى كونه إضافة قوية للناتج المحلي الإجمالي للدول وتحسين المردودية، وبناء اقتصاديات منتجة موجهة للتصدير بدل الاستهلاك المحلي فقط وتحقيق الازدهار و الرفاهية .

لكي يحقق الاستثمار الأجنبي آثاره المرجوة من التنمية، يتعين معالجة المشاكل التنظيمية و المؤسسية وأن لا تقتصر هذه الإصلاحات على القطاع المالي فقط بل يجب الاهتمام بالقطاعات التكوينية، من أجل استغلال رأس المال البشري والمالي الهائل الذي سيكون قادرا للولوج إلى مزايا الاستثمار الأجنبي، لكن الاعتماد على الموارد الوفيرة والتسهيلات التنظيمية فقط لا يكفي بل يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع إصلاح البنية التحتية المحلية .

فالعلاقة بين هذين المصطلحين لا يمكن أن يكون إلا مرآة، تعكس مدى إمكانية الدول في تحقيق الأهداف التي تريد الوصول إليها، وأن انفتاحها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لم يكن إلا سبيلا لتحقيق الازدهار والرفاهية لمجتمعاتها.

3- الأثر الفعلي للاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر :

بالنظر إلى التشريعات الحالية المنظمة للاستثمار في الجزائر، وبعد الخروج من نظام الاقتصاد الموجه نحو الاقتصاد الحر، أصبح تحرير الاستثمار الأجنبي إحدى أولويات الحكومة الجزائرية لدعم مسار التنمية بصفة عامة والتنمية الاقتصادية خصوصا، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات كنضوب الرأس المال المحلي وغياب طرق تمويل المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى بروز ظاهرة تهريب العملة الصعبة بشتى الطرق الممكنة، لكن مع ذلك عازمت الدولة الجزائرية على الدفع بعجلة التنمية من خلال تنويع الصادرات خارج إطار المحروقات من خلال إصدار عدة قوانين محفزة للاستثمار الأجنبي خاصة ماهو متعلق بالجانب الضريبي والجبائي، بالإضافة إلى فتح الاستثمار الأجنبي على القطاعات التي كانت تعتبر في وقت ما حكرا على الدولة .

أ – التنمية الاقتصادية في ظل قاعدة الشراكة :

بالرغم من عملية الإصلاح التي قام فيها المشرع الجزائري من أجل منح المزيد من الضمانات للمستثمرين الأجانب وتعزيز فرص الاستثمار في الجزائر من خلال قانون الاستثمارات الصادر بموجب الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم بموجب الأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ، إلا أنه وضع بعض القيود لحرية الاستثمار بموجب التعديلات الواردة في الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 27 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي نص في المادة 58 منه على أنه لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 ٪ على الأقل من رأس المال الاجتماعي، على أن يكون الباقي للمستثمر الأجنبي بنسبة 49 ٪ تحديدا .

يهدف المشرع من هذه القاعدة على الحفاظ على سيادة الجزائر على ثرواتها الطبيعية لمنع الشركات المتعددة الجنسيات الإنفراد في تسيير المشاريع الاستثمارية والإنفراد بالقرارات الاقتصادية التي من شأنها أن تضر بمصالح الجزائر وتظل سبل الوصول إلى أهداف التنمية الاقتصادية .

لكن يبقى تطبيق هذه القاعدة وتعميمها على جميع القطاعات بما فيها السيادية والثانوية يعد مجحفا في نظر المستثمرين الأجانب وفي حق بعض القطاعات التي تحتاج فعلا إلى تطوير وسائل وأساليب الإنتاج والخبرة التقنية والتكنولوجية اللازمة خاصة في القطاعات الثانوية كالسياحة مثلا .إلا أن كل دولة تقدر التشريعات القانونية والتنظيمية التي تراها مناسبة خدمة لمصالحها، بما فيها الدول المتطورة التي تفرض شروطا محددة للاستثمار في قطاعات تعد في نظرها سيادية .

لكن في الحقيقة معظم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر موجهة نحو قطاع المحروقات وإلى قطاع الأشغال العمومية بنسبة أقل، في حين تعد القطاعات الثانوية خارج إطار اهتمامات الحكومة ولا تعطى لها أهمية كبيرة كقطاع الخدمات والنسيج والصناعة الغذائية..... الخ.

الاعتماد المفرط على قطاع معين على حساب قطاع آخر وعن طريق الشراكة في دولة بحجم الجزائر لا يساهم في رفع الدخل القومي الحقيقي. لذلك وبالنظر إلى قاعدة الشراكة، لا توجد مشاريع استثمارية عن طريق الشراكة ساهمت وبشكل ملحوظ في تحقيق التنمية الاقتصادية، وحتى إذا كان مشروع رونو لإنتاج السيارات نموذجا للشراكة بين الجزائر وفرنسا في نظر الحكومة الجزائرية و التي تم تسويقها بأسعار مرتفعة عن نظيرتها المستوردة رغم استفادت المتعامل الفرنسي من مزايا جبائية وضريبية، بالإضافة إلى حصرية التصنيع لمدة ثلاثة سنوات واقتصار التسويق هذه السيارات على السوق المحلية فقط بدل التصدير، لا يساعد الجزائر على الوصول إلى الأهداف المرجوة من تنمية الاقتصادية كتطوير قدرات الإنتاج ورفع الدخل القومي الوطني. لكن يهدف المشرع الجزائري من خلال هذه القاعدة إلى التحكم في التقنيات والتكنولوجيا التي يتطلبها المشروع الاستثماري، بالإضافة إلى مراقبة المستثمر الأجنبي ومشاركته في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتأكد من عدم الابتعاد عن الأهداف التنموية المراد تحقيقها في الجزائر.

ب - معاملة الاستثمار الأجنبي وموافقاته مع مخططات التنمية الوطنية :

عملت الجزائر على إصلاحات اقتصادية طموحة جدا في السنوات الأخيرة خاصة مع تعديل قانون الاستثمار من خلال الأمر 06/08 المعدل والمتمم للأمر 03/01 والتي منحت للمستثمرين الأجانب امتيازات مالية وضريبية جذابة وتوفير كل الوسائل والحماية القانونية المنتظرة من المتعاملين الأجانب والمحليين . إلا أن الجزائر في الحقيقة مازالت تحتل المراتب الأخيرة في المؤشرات العالمية المتعلقة بالحرية الاقتصادية والتنافسية العالمية ومستوى أداء الأعمال، لذلك يتضح أن الحكومة الجزائرية عليها بذل المزيد من الجهود اتجاه المستثمرين الأجانب ومعاملتهم. وعلى الرغم من توفر الإرادة السياسية للنهوض بالاقتصاد الوطني لكن التعامل مع الاستثمار الأجنبي يحتاج إلى دراسة اقتصادية نوعية تجمع مختلف الطاقات الوطنية من خبراء اقتصاديين وقانونيين ومجتمع مدني، الهدف منه

تحضير مخطط وطني يحصي كافة المناطق ذات الأهمية الاقتصادية كل حسب خصوصيتها والمجال الذي يراه مناسباً لاستقطاب المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى تقديم امتيازات متنوعة لكل قطاع على حدا .

لطالما حظيت المشاريع الاستثمارية ومسألة قبولها في الجزائر إلى اعتبارات سياسية ونظرة شمولية لا تتماشى مع الوضعية الاقتصادية الحالية للجزائر والمتطلبات الضرورية لإنعاش الاقتصاد الوطني، لذلك فالوكالة المكلفة بالبحث في طلبات المستثمرين الأجانب ومساعدتهم يعاب كثيرا على تركيبها السياسية والإدارية في ظل غياب التخطيط والاستشراف والرؤية المستقبلية على المدى الطويل بالإضافة إلى اتخاذ القرارات الاعتبارية والتي تغض النظر على مسائل ذات الأولوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، وتخضع قراراتها إلى مصالح ضيقة لا والبيروقراطية .

لذلك على الحكومة الجزائرية إعادة النظر في القواعد المتعلقة بحماية الاستثمار الأجنبي ومراقبة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من العملة الصعبة وأرباح الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة في الجزائر، بما يتناسب مع تحقيق مخططات التنمية الاقتصادية، من أجل الوصول إلى نوع من التوازن المتبادل بين المستثمرين الأجانب والدولة الجزائرية. ومهما كانت التنظيمات الداخلية المتعامل بها في الجزائر فعلى المستثمر الأجنبي احترام سياسات الدولة الجزائرية و سيادتها بما أقره القانون الدولي، وهو حق الدول في وضع الأحكام المناسبة لحماية الاستثمار الأجنبي من جهة وثرواتها الطبيعية من جهة أخرى حيث نصت المادة 5/21 من ميثاق إفريقيا لحقوق الإنسان و الشعوب لسنة 1981، على أن مبدأ السيادة على الثروات الطبيعية سمح بمواجهة المصالح الاقتصادية الخارجية داخل حدود اختصاصها الإقليمي .

ج - ضرورة تشجيع المنافسة من أجل تنويع الصادرات خارج إطار المحروقات :

من الصعب جدا تكوين نزعة تنافسية بين المستثمرين الأجانب أو المحليين في الجزائر مع تدفق ضعيف للاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات، حيث

تؤكد الإحصائيات أن معظم الاستثمارات متوجهة نحو قطاع البترول والغاز وأن اهتمامات الحكومة تصب نحو هذا الاتجاه المتمثل في اقتصاد الريع، لذلك فإعادة ترتيب أولويات الجزائر من الناحية الاقتصادية ضروري جدا، خاصة بعد تراجع أسعار النفط و الذي لم يعد يذر أموال ضخمة للدولة .

إن الاستثمار في مثل هذه الموارد الطبيعية والغير متجددة أثار جدل كبير خاصة بعد إصرار الحكومة استغلال الغاز الصخري في الجنوب والأضرار الناتجة عنه، في حين توجد بدائل أكثر أمانا ودخلا للخزينة العمومية ووفرة لليد العاملة، لذلك فالاستغلال الرشيد لقطاعات كالصناعة والزراعة والسياحة الخ من شأنه أن يخرج الجزائر من أزمتها الاقتصادية بدل الإصرار على استغلال طاقة مرفوضة من الأوساط الشعبية بسبب الأضرار الوخيمة الناتجة عنها .

لذا ومن أجل تطوير القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الثانوية بالنسبة للحكومة، إعادة النظر في مسألة الضريبة المفروضة على الشركات الوطنية والمستوردين والتي تقدر بنسبة 23 ٪ بالنسبة للطرفين، والتي من غير الممكن الاستمرار بالتعامل بها إذا أردنا تشجيع الشركات الوطنية بالقيام باستثمارات عن طريق الشراكة، كما أن من شأن تقليص فاتورة الاستيراد إلى تشجيع المنافسة في وسط الاستثمارات الأجنبية لضمان حصتها في السوق الوطنية، ولا يكون ذلك إلا بتوفير الظروف الملائمة للنشاط الاستثماري وتوفير الوعاء العقاري الصناعي بالإضافة إلى تدفق كبير من رأس مال أجنبي .

كما أن تراجع أسعار النفط ستدعم هذه النظرة والتي يتفق عليها جموع الخبراء الاقتصاديين والقانونيين ومن المجتمع المدني، حيث تبدي اهتمامها بالموارد البشرية الهائلة و الإطارات التي من الضروري أن تساهم في تنمية الاقتصاد الجزائري . كما أن تأهيل المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات المناولة ضرورة حتمية لتوفير قطع الغيار والمواد الأساسية لتشجيع الاستثمار الأجنبي على العمل خاصة في القطاع الصناعي بكافة أنواعه لذلك وحسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فإن فقط بعض الدول السائرة في طريق

النمو التي قامت باختيار القطاع الاستراتيجي للنشاط واكتسبت التكنولوجيا الضرورية، نجحت في تطوير صانعها ككوريا الجنوبية وماليزيا والبرازيل والشيلي، وهي بفضل اختيارها الصحيح استطاعت الحصول على تنمية اقتصادية متكاملة وعلى نسبة نمو استثنائية، وانخفاض معدل البطالة ورفي العدالة الاجتماعية. فهذه الدول مثلا وبفضل الاستثمار الأجنبي استطاعت تحريك اقتصادها الوطني من خلال تحويل الشركات إلى مؤسسات منتجة تعطي قيمة مضافة لاقتصادها الوطني، حيث سمحت الأرباح وتطور الأبحاث والدراسات العلمية التي تحصلت عليها إلى التنافس مع الشركات العالمية. تؤكد العديد من الدراسات بأنه من خلال اعتماد سياسات مناسبة في الدول المضيفة للاستثمار، فإن هذا الأخير سيعود بالفائدة حتما على هذه الدول لتحقيق نسب النمو المرجوة، خاصة من ناحية التحصل على التكنولوجيا وتكوين الموارد البشرية المتخصصة حسب كل قطاع والاستمرار في البحث والتطور التكنولوجي. كما تسهيل عملية الاستثمار الأجنبي سيسمح بإنشاء مناخ أكثر تنافسي للشركات وترقيتها في نفس الوقت، كل ذلك سيساعد إلى تسريع وثيرة التنمية الاقتصادية والنمو المطلوب. يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد الوسائل الأكثر فعالية إذا لم يكن الوحيد في عصرنا الحالي لمحاربة الفقر وتحسين الظروف المعيشية بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية المختلفة، إلا أن تشجيع المنافسة وتكافؤ الفرص واحترام القدرة الشرائية للمواطن والاهتمام بالأسواق المحلية سيمكن الشركات من اتخاذ قرارات اجتماعية أكثر مسؤولية مستقبلا بما يتناسب بقدرات دولة مثل الجزائر.

4 - عوامل ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

بالرغم من كل الجهود التي قامت بها الجزائر لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال الحوافز والامتيازات والتسهيلات الجاذبة بهدف تحسين مناخ الاستثمار، إلا أن العجز وضعف تدفق الاستثمار الأجنبي مازال واضح العيان. حيث تؤكد الإحصائيات بأن الجزائر بالرغم من إمكانياتها المالية والبشرية الضخمة لكن يظهر أن أدائها انخفض بشكل مخيف، حيث

استقطبت الجزائر حوالي 1.8 مليار دولار في 2010 بما لا يتناسب مع حجم اقتصادها الذي يعتبر ثالث اقتصاد عربي قياسا بحجم الناتج المحلي الإجمالي بعد السعودية والإمارات. ويرجع حسب دراسات عربية أن تواضع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى اقتصارها على قطاع النفط من جهة، وتباطؤ عملية الإصلاح في القطاع الصناعي الذي يعرف سيطرة القطاع العام وتباطؤ عملية الخصخصة مما أدى إلى فشلها، لكن تدهور تدفق حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر يرجع إلى عدة عوامل أدت إلى انخفاض نسبة استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .

أ - عوامل خارجية :

بعد احتدام التنافس بين الدول السائرة في طريق النمو والدول التي تعيش مرحلة انتقالية، أصبح من الصعب استقطاب المستثمرين الأجانب في الجزائر، حيث معظم الدول سارعت لإزالة العراقيل والحواجز التي تعيق طريق المستثمر الأجنبي ومنحها الحوافز والمزايا والضمانات التي تسهل دخولها إلى السوق المحلية بدل استيراد المواد المصنعة.

وعلى غرار التحسن الواضح في بعض التصنيفات المتعلقة بقياس مناخ الاستثمار، لكن الجزائر لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، خاصة أن بعض الدول تروج جيدا عن طريق وسائل الإعلام عن إمكانياتها الطبيعية والمناطق الصناعية والفرص المتاحة والعمالة البشرية المؤهلة، بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي وتوفر البنية التحتية الضخمة .

بحيث لا يمكن إخفاء الضبابية التي تسود بيئة الأعمال والمناخ الاقتصادي بشكل عام ، ونقص الشفافية في التعامل مع المستثمرين الأجانب .

- الوضع الأمني الخطير والاضطرابات في دول الجوار وعلى مقربة من الحدود الجزائرية، وبالرغم من طمأننة المستثمرين الأجانب لكن من الصعب تدارك الوضع خاصة بعد حادثة تقنطورين واختطاف الرعية الفرنسي في منطقة القبائل من قبل الجماعات الإرهابية، أثر سلبا على قدرة الجزائر في جذب المستثمرين

الأجانب التي أصبحت حاليا تحذر رعاياها من السفر إلى الجزائر باعتبارها دولة خطيرة .

- إن ترتيب الجزائر في المراتب الدنيا المتعلقة بمناخ الاستثمار والحرية الاقتصادية و بيئة الأعمال لا يشجع على استقطاب الاستثمار الأجنبي .

- الضغوطات الدولية على الجزائر لإقامة إصلاحات اقتصادية عميقة وتعديل النصوص التشريعية المنظمة للاستثمار وتسريع عملية الاستثمار ، والتخلي على قاعدة الشراكة في القطاعات الغير إستراتيجية لكن الحكومة الجزائرية تعتبر هذه القاعدة مسألة سيادة وطنية لا يمكن التنازل عنها ، وهي القاعدة التي لطالما طالبت بتعديلها مختلف الدول والمنظمات الدولية .

- تراجع أسعار النفط وتأثيراته السلبية على الاقتصاد الجزائري وعلى عملية الاستثمار ككل ، خاصة وأن الجزائر تعتمد على قاعدة الشراكة التي هي من بين القواعد الأساسية الوحيدة لإقامة مشاريع استثمارية والتي من شأنها أن تعطل قدرات الدولة الجزائرية لتمويل هذه المشاريع خاصة مع نقص الشركات ورجال الأعمال المؤهلين لتمويل هذا النوع من المشاريع وتفضيل معظمهم للاستيراد لأنه يذربها أكثر .

- سحب الجزائر نحو المحاكم الدولية المتعلقة بمختلف أنواعها نتيجة للنزاعات الناشئة بينها وبين المستثمرين الأجانب مما يكبد الجزائر خسائر مالية ضخمة .

بالإضافة إلى العوامل الخارجية تمثل العوامل الداخلية أيضا أحد الأسباب الرئيسية التي لا تساعد على جذب المتعاملين الأجانب في الجزائر .

ب - عوامل داخلية :

- يعد عدم الاستقرار القانوني أحد أهم العوائق التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي وتجعله يتردد في اختياراته ، وذلك نظرا للتعديلات الكبيرة والعديدة التي جرت على قانون الاستثمار حيث ظهور أول قانون للاستثمار كان سنة 1963 ، ثم تم تعديله عدة مرات سنة 1966 ثم سنة 1982

بعدها أنشأ قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي جاء بإصلاحات نظام الاستثمار، ثم صدور مرسوم تشريعي 12/93 الخاص بالاستثمار والذي بدوره تم تعديله سنة 1994 و1995، ثم تم إلغائه بموجب قانون الجديد للاستثمار 01/03 ثم عدل بموجب الأمر 08/06، وأخيرا تم تعديل قانون الاستثمار بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي جاءت بتغييرات مهمة وغير الإستراتيجية المتبعة في الاستثمار الأجنبي.

كل هذه التعديلات ستجعل من المستثمر الأجنبي يتردد في الاستثمار في الجزائر وهو الذي يبحث عن الحرية و الاستقرار وبناء إستراتيجية استثماره وفق النظام القانوني للبلد المضيف.

لذلك فتغيير بعض القواعد القانونية المنظمة للاستثمار الأجنبي من خلال قانون مالية باعتباره قانون دوري يعد سنويا هذا بحد ذاته يدخل الريبة والحسرة في نفس المستثمر الأجنبي.

- كما أن عدم الاستقرار الاقتصادي والتغير المستمر للسياسات وتذبذب أسعار العملات يشكل في حد ذاته عائقا لاستثمار الأجنبي ويضعفه.

أما على مستوى الإجراءات فيؤكد تقرير البنك العالمي المتعلق بالأعمال سنة 2010، أنه يتطلب لإنشاء مؤسسة ما في الجزائر إلى 14 إجراء يستغرق أكثر من 24 يوم، أما استخراج الرخص اللازمة لبدء المشروع فيتطلب المرور بـ 22 إجراء ويستغرق 8 أشهر، بينما يتطلب إعداد عقود ملكية 46 إجراء و يستغرق حوالي سنتين فأكثر.

لذلك فكثر الإجراءات القانونية المفروضة و المدة التي تستغرقها لا تساعد المستثمرين الأجانب على إقامة المشاريع الاستثمارية لأنه يتطلب وقت طويل وإجراءات كثيرة بالمقارنة مع دول أخرى.

كما أن حسب نفس التقرير المذكور، قدر إجمالي الضرائب التي يتعين على المستثمر دفعها بـ 72٪ من إجمالي الربح، هذا بالإضافة إلى قواعد الرقابة على الصرف الأجنبي والتحويلات النقدية التي يفرضها بنك الجزائر من خلال

التعليمات التي يصدرها تؤثر بشكل كبير على الرأس المال الوافد إلى الدولة الجزائرية وأبعاد استثماره، إذ بقدر ما تكون شروط التحويل مشددة وطويلة بقدر ما يؤدي ذلك إلى تراجع حجم الاستثمارات الوافدة إلى الجزائر .

هذا وإن كنا نظن أن الرقابة المفروضة في الجزائر من طرف الجزائر بموجب النظام رقم 03-05 المؤرخ في 6 جوان 2006 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، هي إجراء تستلزم ضرورة مراقبة حركة رؤوس الأموال الداخلة والخارجة وعمليات الصرف حتى لا يقع هناك اختلال في التوازن أو تذبذب في أسعار مما يرتب آثارا سلبية على الاقتصاد .

أما عن العوامل الأخرى فنجدها عديدة نأخذ أمثلة عنها كبيروقراطية الإدارة وسوء تطبيق القوانين، وهذا بالرغم من الجهود المبذولة لتسهيل الإجراءات الإدارية إلا أن الإدارة الوصية تبقى دون المستوى المطلوب .

سوء تطبيق القوانين وعدم احترام الآجال المفروضة قانونا، وعدم وجود آليات فعالة لمراقبة الإدارة في تنفيذها للقوانين المتعلقة بالاستثمار .

- كذلك الفساد الإداري وانعدام الشفافية والمتمثلة في جميع الممارسات والتصرفات غير قانونية التي تهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن بطرق غير شرعية يأتي في مقدمة ذلك الرشوة واختلاس المال العام واستعمال النفوذ لتحقيق أغراض شخصية، وما الفساد إلا صورة واضحة عن انعدام الشفافية في الجزائر التي لا تزال تعاني من مشكل الرشوة المحسوبة والتعسف في استعمال السلطة ، بحيث أنه كلما كانت المعلومات والشفافية واضحة في معاملات الهيئات المكلفة بذلك كلما قلت نسب الرشوة والفساد و كان ذلك من الدواعي المخفزة للاستثمار الأجنبي وحسب المسح الذي قام به البنك الدولي وشمل 577 مؤسسة في الجزائر سنة 2003، فإن حجم الرشاوى المدفوعة هو 75 ٪ ومتوسط نسبة الرشوة من المبيعات تقدر ب 8.6 ٪ .

ولا يمكن أيضا نسيان في الأخير صعوبة الوصول إلى القروض البنكية الذي يعد المشكل الأكبر تأثيرا بالنسبة للمستثمرين في الجزائر، فالتحويل

يعاني من بطئ شديد ومن صعوبة للحصول على القروض خاصة بالنسبة للمؤسسات الجديدة، وتخلف المنظومة البنكية التي مازالت تتبع الوسائل التقليدية التي لم تعد تلبي المتطلبات الحالية.

5- التحديات التي تواجه الجزائر من أجل التنمية الاقتصادية :

في الحقيقة نلاحظ أن الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات بشكل مفرط وتعتمد على 98 ٪ من مداخل النفط لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، لذلك ينتقد الخبراء والمجتمع المدني كثيرا على السياسات الاقتصادية والأساليب المنتهجة لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة والخروج من التبعية عن قطاع المحروقات، خاصة مع تراجع أسعار هذا الأخير.

أ - تحرير الاستثمار الأجنبي وتوجيه المؤسسات الاقتصادية :

لقد أصبحت حاجة تحرير الاستثمار الأجنبي بالموازاة مع تحرير التجارة الخارجية وتسهيل عملية التبادل شيء ضروري، خاصة بعد فشل المؤسسات الوطنية في تحقيق الاكتفاء الذاتي وعجزها عن مسايرة التطورات العالمية من تكنولوجيا ويد عاملة مؤهلة والبحث العلمي، كما أن لطالما عملت الحكومات الجزائرية المتعاقبة على مسح الديون التي تتركها هذه الشركات والتي بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية والمساعدات التي تقدمها الحكومة وإعادة تأهيلها، لم تستطع هذه الشركات تحقيق الأرباح الكفيلة باستمرار عملها .

كما أن فشل برامج تشغيل الشباب وتسهيل إنشاء المؤسسات وتمويلها بنسبة فوائد ضعيفة، لم تمكن من تحقيق الأهداف المرجوة، لذلك فمن الطبيعي إعادة النظر في الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة و ضرورة فتح الاستثمار وتحريره كليا، خاصة أن الجزائر وضعت اللمسات الأخيرة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية لكي تبقى فقط المؤسسات القادرة على منافسة أكبر الشركات العالمية وظهور الكفاءات القادرة على مواكبة التطورات الحالية .

إن الشراكة التي يتم اعتمادها في إقامة المشاريع الاستثمارية بحجة المحافظة على السيادة الاقتصادية للجزائر أثبتت محدوديتها، خاصة بعد

المشاكل التي قد ظهرت في طرق تسويق المنتجات والأسعار التي يجب اعتمادها لكي تتلاءم مع القدرة الشرائية في السوق المحلية إلى غير ذلك من مشاكل التسيير وإدارة المشاريع، حيث يمكن اعتبار مشروع رونو الجزائر بين فرنسا والجزائر أحد النماذج التي أثبتت فشلها حتى قبل بداية تسويقها بأسعار خيالية متجاوزة نظيرتها المستوردة .

كما أن تحديد القطاعات التي يجب الاهتمام بها و تتميتها ضرورة حتمية فرضتها المستجدات الحالية.

خاصة أن الجزائر من الدول المحظوظة التي تمتلك إمكانيات ضخمة في العديد من القطاعات على غرار السياحة والزراعة والطاقات المتجددة الخ .

ب - تشجيع الإنتاج والتطور التكنولوجي في مجالات مختلفة خارج قطاع المحروقات ؛

من الضروري على الجزائر أن تعمل على تطوير وسائل الإنتاج وتشغيل جل قدراتها لتطوير القطاعات التي تراها مناسبة لتحقيق تنمية اقتصادية فعالة تضمن تخفيض معدل البطالة وتحسين النمو الاقتصادي وتحظى بأكبر عائد ممكن لضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا ببسط الجهود اللازمة للخروج من الأزمة التي تعيشها الجزائر حاليا جراء تراجع أسعار البترول، بالإضافة إلى تكوين يد عاملة محلية مؤهلة حسب المعايير الدولية الملائمة بدل استيراد هاته الأخيرة من الدول الأجنبية مثال ذلك : ماهو معمول به في قطاع الأشغال العمومية .

ولا يمكن في حقيقة الأمر تطوير الطاقات الإنتاجية إلا بالاهتمام بقطاع التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والدور الذي يمكن أن يلعبانه من إنتاج كفاءات ذات مستوى علمي كفيل بالخروج من التخلف الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر منذ سنوات.

حيث قامت بعض الدول التي كانت تعتبر في وقت ما نامية إلى تكوين كفاءاتها المحلية في الدول الأجنبية والمعاهد والجامعات العالمية على غرار الصين والهند واندونيسيا، وبالرغم من نقص الموارد الطبيعية والإمكانيات المادية، إلا

أن عن طريق اعتماد سياسات رشيدة في مجال الاستثمار وتسهيل عملية عودة الإطارات السامية في مجالات عديدة، استطاعت على تطوير طاقاتها الإنتاجية على غرار قطاع النسيج والصناعات الخفيفة والمتوسطة والسياحة ..إلخ. لما لا تعمل الجزائر أكثر فأكثر بجدية تامة على الاهتمام بقطاعات كانت و مازالت مهمة بعيدة على المستوى المطلوب، من أجل الخروج من تبعية أسعار المحروقات بالإضافة إلى أسعار المواد الغذائية التي نقوم باستيرادها من الأسواق الدولية بدل إنتاجها في الجزائر التي تتوفر على إمكانيات طبيعية وبشرية ضخمة لاستغلالها .

المراجع

- 1 - أحمد آدم، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، المجلة الدولية الرائدة في الشؤون السياسية في العالم العربي السعودية للأبحاث و النشر، 2010 .
- 2 - عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر الجزائر 2013.
- 3 - عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2013 .
- 4 - عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمار الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005 .
- 5 - قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، التحكيم التجاري الدولي، ضمان الاستثمارات، دار همة 2004 .
- 6 - لعماري وليد، الحوافز والحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال 2011.
- 7 - براهيمية أمال، مداخلة بعنوان التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي مفتاح التنمية الاقتصادية، ملتقى دولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة قالة، ملتقى دولي يومي 21 و 22 نوفمبر 2006 .
- 8 - الاتفاقية حول ترقية وحماية الاستثمارات لجمعية أمم آسيا الجنوبية الشرقية .
- 9 - اتفاقية سيول لعام 1985 المنشأة للوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار .
- 10 - ميثاق إفريقيا لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1981 .
- 11 - الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 27 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي 2009 .
- 12 - Doing Business in the world 2010, www.doingbusiness.org .